-٢٢-

[القول في أن عدد الحدود متناهٍ في البراهين الموجبة]

واذا تقرّر ان الاطراف اذا كانت متناهية فأن الاوساط متناهية ، **فلنبيّن**[1] ان الاطراف 35
متناهية واولاً في القياسات العامة الصادقة التي تأتلف من المحمولات الغير الذاتية[2] ، ثم
نبيّن ذلك في القياسات الخاصة المناسبة وهي التي تأتلف من المحمولات الذاتية .

٥ **فنقول** : ان المحمولات التي تكون في القياسات العامة لا تخلو ان تكون اعراضًا
للموضوعات التي هي بالحقيقة موضوعات وهي الجواهر او حدود او اجزاء حدود ،
اعني اجناسًا وفصولاً . فاما ان كانت حدودًا فبيّن انها متناهية من جهة الحمل ؛
وكذلك ان كانت اجزاء حدود ، لانه ان كانت لاجزاء الحدود حدود ومرّ الامر الى
غير نهاية لم يمكن ان نقف على الاشياء التي تقوّمت منها تلك الاشياء وذلك محال ،
١٠ فأن كنا نقف على الاشياء من قبل حدودها فقد يجب ان تكون اجزاء الحدّ متناهية .
ولا ايضًا الموضوع للحدود او اجزاء الحدود يمكن ان يكون له موضوع ، اعني
المحدودات ، و[3]يمرّ ذلك الى غير نهاية ؛ فأنّ الموضوع اما ان يكون جنسًا او نوعًا ،
فأن كان جنسًا فلا بدّ ان يكون له نوع اخير ، والنوع الاخير ينتهي حمله الى
الاشخاص ، وان كان نوعًا فانما يحمل على الشخص فقط ، والشخص ليس يحمل
١٥ على شيء على المجرى الطبيعي .

فهذه هي حال المحمولات الجوهرية اذا كانت حدودًا او اجزاء حدود ، اعني 33a
اجناسًا او فصولاً . واما اذا كانت المحمولات اعراضًا للموضوعات فانه[4] تجنب ايضًا
في هذا النحو[5] من الحمل الحمل الذي يكون بطريق العرض كما يتجنب الحمل على
غير المجرى الطبيعي ، وهو بالجملة حمل العرض على العرض من جهة حمل كليهما 5-15
٢٠ بالطبع على الجوهر الذي هو موضوع العرض ، مثل حملنا على هذا الابيض انه ذو

ذراعين ، وعلى ذي الذراعين انه مضاف ، او غير ذلك من سائر المقولات ، فأنّ ذا
الذراعين انما حمل على الابيض من جهة انه عرض له ان كان محمولاً على الشيء
الذي يحمل عليه الابيض وهو الجوهر الموضوع لهما ، كأنك قلت انسان او خشبة ،
واستعمل في ذلك الحمل الحقيقي وان لم يكن ذاتيًا وهو حمل العرض على الجوهر
٥ مثل حمل الشيء على الانسان .

فقد تبيّن ايضًا ان مثل هذه المحمولات ايضًا متناهية وموضوعاتها متناهية ، 20
وذلك ان كل عرض يحمل فهو ضرورة اما[6] محمول على الجوهر من جهة انه كيف او
كم ، وبالجملة واحد من المقولات التسع . وما هو[7] بهذه الصفة فهو متناهٍ ضرورة من
جهة تناهي المحمولات الجوهرية الموضوعة له ، هذا اذا[8] اخذ المحمول محمولاً بالطبع
١٠ والموضوع موضوعًا بالطبع لا بالعرض ، مثل ان تحمل منزلة عرض على مقولة عرض آخر
من قبل حملهما[9] جميعًا على الجوهر .

فالجواهر بالجملة انما يحمل عليها احد امرين ، اعني الحمل[10] الحقيقي ، اما 25-35
اشياء تعرّف ماهياتها[11] ، واما اشياء هي واحد من المقولات التسع . وكل واحد من
الاجناس والانواع الموجودة في مقولة مقولة متناهية بتناهي اجناس مقولة الجوهر
١٥ وانواعها الموضوعة لتلك ، فأنه ليس توجد الامور الكلية الاّ في الامور المشار اليها .
ولذلك لا غناء[12] ها هنا[13] لوضع الصور[14] التي يقول بها افلاطون[15] لوكانت موجودة
لان البراهين انما هي لهذه الاشياء المشار اليها لا لتلك الصور المفارقة .

واذا تقرر هذا فبيّن ان الامعان الى فوق في الحمل ليس يمكن ان يمرّ الى غير b-35
نهاية في مقولة من المقولات ، وكذلك الانحطاط والى اسفل . واذا كان الامر هكذا
٢٠ فبيّن ان كل حمل حقيقي فهو متناهٍ من الجهتين جميعًا ، اعني المحمول والموضوع .
فهذا الوجه هو احد الوجوه التي يبيّن[16] منه ان كل قياس منطقي فأن الحمل فيه
ينتهي الى مقدمات غير ذوات اوساط من قبل ان الطرفين فيه يجب ان يكونا
محدودين . واما الوجه الآخر فهو انه ان كان البرهان انما يقوم من المقدمات الكلية
المحيطة بالنتيجة ، اعني التي هي اعلى منها ، وكانت الاشياء التي تعلم بالبرهان ،
٢٥ فغير ممكن ان تعلم بشيء آخر سوى البرهان ، ولا بشيء هو افضل من البرهان . فقد
يجب ان كانت كل مقدمة مأخوذة في البرهان تحتاج الى مقدمة اعلى منها الاّ[17]